آليات التوجيه النحوي عند ابن جني
من خلال شرحه الكبير على ديوان المتنبي المسمى بـ"الفسر"

الباحث عبد العزيز آيت الشاري
دكتوراه في اللغة العربية وآدابها
جامعة القاضي عياض، مراكش
المغرب

ملخص:

تناول هذا العمل كتاب الفسر وهو شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، وهو أول شرح لشعر الرجل وفاتحة عيونه، وذلك ترجمة للصداقة التي تربط الرجلين في ذاك العصر الغني بالأمجاد وتطور العلوم على اختلاف مشاربها، ولبيان قوة وعظمة الشاعر المتنبي ألف أبو الفتح هذا الكتاب ليبقى دليلا ودستورا للنقاد والشراح الذين أتوا بعده لفهم شعر أبي الطيب الحمال لرؤى فكرية ولغوية وثقافية وسياسية..، ولذلك فهذه الورقة البحثية ستحاول التطرق إلى بعض القضايا النحوية في هذا السفر الضخم محاولة الإجابة عن إشكالية أساس مفادها: كيف تلقى أبو الفتح الآليات النحوية في شعر المتنبي؟ وما موقع آرائه النحوية ضمن المذاهب النحوية المعروفة؟ وما علاقة ذلك بالمعاني التي تستنبط من خلال توظيف النحو كعلم وظيفي يؤدي إلى فهم المعاني الضمنية والصريحة؟.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الشعري، آليات النحو – المعنى – التأويل

Abstract:

This work focuses on the book "Al-Fasr," which is Ibn Jani's comprehensive commentary on the diwan of Al-Mustanabbî. It represents the first extensive interpretation of the poet's work, illuminating the profound friendship between these two figures in a rich era of glory and diverse scientific advancements. The book highlights the strength and grandeur of the poet Al-Mutanabbi through the pen of Abu Al-Fath, aiming to serve as a guide and a constitution for critics and commentators who followed, seeking to understand the poetry of Abu Tammam from intellectual, linguistic, cultural, and political perspectives. Therefore, this research paper aims to explore some grammatical issues in this extensive work, addressing a fundamental question: How did Abu Al-Fath receive grammatical mechanisms in Al-Mutanabbi's poetry? What is the position of his grammatical opinions within the known grammatical schools? And how does this relate to the meanings derived through the application of grammar as a functional science leading to the understanding of implicit and explicit meanings?

Keywords: Poetic discourse,: Grammatical mechanisms, Meaning, Interpretation

مقدمة:

تعلق النحو العربي منذ نشأته بفكرة التأويل، تأويل النصوص الدينية، والنصوص الأدبية التي خرجت عن المعايير والقوانين التي وضعها النحاة للعربية، فالهدف من التأويل النحوي إذن هو تصحيح مسار الانحراف الذي اتخذته الجملة داخل النص الأدبي، ومن ثمة تصحيح دلالته الصريحة والضمنية، ويعتبر ابن جني من المؤسسين لفكرة التأويل النحوي للخطاب الشعري أو الديني، ففي كتابه الخصائص ناقش كثيرا الأفكار التي تسير في هذا الاتجاه وتسعى إلى بناء نظرية نحوية ولغوية في علاقة المفسر باللغة، وبخاصة في باب سماه بشجاعة العربية، أي ما للعربية من أساليب يستعملها الشاعر أو الأديب لإضفاء الجمالية على خطابه، وبالتالي إيجاد المشروعية للانحرافات التي تصيب نصه، من مثل الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والتضمين، والحمل على المعنى، وغيرها من الظواهر اللغوية الخارجة عن نطاق القاعدة الأصلية.

ثم إن الغاية من اللغة في الفن والشعر بخاصة، أو في غيره من الكلام بعامة هو الفهم والإفهام، ولن يتحقق هذا الإفهام إلا بتزيين الكلام بألفاظ مفيدة مضبوطة محترِمة لمعايير ثابتة في إطار الجملة التي تطول ليتحقق النص الإبداعي، وهذه الجملة يشترط فيها أن تكون مترابطة ترابطا منطقيا عقليا في إطار ما يسمى بالتركيب، والذي يفضي بالضرورة إلى الدلالات التي تحملها هذه الجمل في داخلها أو ما يحمله النص كله من معاني متباينة.

ولا شك أن المناهج التي تبين هذا التماسك في الجملة، وما تدلي به من معاني؛ متعددةٌ تعددَ النصوص الإبداعية، وعليه فغاية هذا الفصل تبني المنهج النقدي اللغوي (النحوي) الذي تفرد به أبو الفتح ابن جني في تلقيه لشعر أبي الطيب، لأنه يخضع المادة الشعرية لضوابط، ومقاييس لغوية محضة، هذه المقاييس هي التي تبين للناقد اللغوي مكامن الصواب والخطأ، والحكم على النص بالجودة أو الرداءة، مع مراعاة الضرورات الشعرية التي تحق للشاعر دون غيره من المتكلمين، ولكن شريطة أن يكون هذا الشاعر أو ذاك على دراية بها كما هو متفق عليه عند أهل الاختصاص من علماء العربية.

وما دام النحو وآلياته هو المستهدف في هذا السياق، فإن النقدات النحوية التي يبني عليها ابن جني تقديراته وأحكامه يلمس فيها القارئ الخلافات التي عرفها النحو العربي بين المذاهب النحوية، من بصريين وكوفيين وغيرها من الآراء النحوية التي قيلت في الشعر وغير الشعر، وهي خلافات لا تُجمع على قضية أو مسألة نحوية إلا نادرا جدا، فلكل زاوية النظر في التركيب النحوي وحججه، وما له من علاقة بالمعنى، و بدهِيٌّ أن نرى هذا التباين في الأحكام النحوية التي تكلم فيها أبو الفتح ولاسيما حينما تكون المادة المنتقدة هي من صميم الشعر المتنبئي الذي لعب باللغة على كافة مستوياتها من ضمنها النحو ومعانيه.

على أن كثيرا من المحققين لكتبه يرون في ابن جني بصري المذهب على سمت شيخه أبي علي الفارسي، ففي مقدمة كتاب الخصائص جاء فيها: "كان كشيخه أبي علي بصريا، فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب"[1]، ولكن كما قلنا حينما يتناول النقاد الشعر الذي يُروى على روايات عدة؛ تختلف وجهات النظر في القضايا النحوية، وبالتالي فلا مناص من أن يلتفت أبو الفتح إلى الأوجه التي أتى عليها أصحاب المذاهب كلها حتى تكتمل عنده الحجة والدليل، ويستقر نظره في الاعراب ومعناه أو الصيغة ومعانيها التي يحفلُ بها النص الشعري المحكوم عليه، ليكون بذلك صاحب منهج مستقل يأخذ من هذا، وينقض ذاك وفق آليات منطقية عقلية سيطرت عليه كما هو معلوم في جل كتبه ومن ضمنها الفسران الفسر الكبير والفسر الصغير.

1. العدول بالتقديم والتأخير:

حظيت ظاهرة التقديم والتأخير باهتمام النحويين والبلاغيين في كثير من مؤلفاتهم، لكونها سمة بارزة من سمات اللغة العربية والتي نجدها في النصوص على اختلاف أنواعها شعرا ونثرا، ذلك أن هذه النصوص تعدل عن التراكيب والقواعد الأصلية إلى ابتكار أساليب تستسيغها الآذان

وتطرب إليها ملكة النقاد قديما وحديثا، يقول عبد القاهر الجرجاني في سياق هذه الظاهرة الأسلوبية: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصريف بعيد الغاية.."[2] وعد ابن الأثير التقديم والتأخير بأنه " باب طويل عريض يشتمل على أسرار دقيقة "[3].

هذا وإن أي تغيير يلحق بنية التركيب إنما يأتي لتحقيق تغيير على مستوى البنية الداخلية المرتبطة بالمعنى الذي يريد أن يوصله المتكلم عبر خطابه، وبالتالي يحدث أثرا حتى عند المتلقي للخطاب، يقول محمد حماسة في هذا الصدد: " الكلمات هي التي تلد المعاني المحمولة فيها، وآلام المخاض هي طريقة صوغ هذه الكلمات واستعمالها، ونستطيع أن نقول إن الاختيار الدقيق للكلمات في نظامها النحوي هو أساس المعنى الذي يبحث عنه النقاد في العمل الأدبي .. وهنا تكمن عبقرية الشعراء الأفذاذ في استيلاء الكلمات معاني جديدة لم تكن لها قبل أن توضع في هذه التراكيب التي يختارونها."[4].

وعلى هذا الأساس فإن هذه الظاهرة تنبني على قواعد الرتبة، ذلك أن مخالفة الرتبة في التركيب هو أساس التقديم والتأخير، فيتقدم الأصل فيه أن يتأخر والعكس بالعكس، وذلك لضرورة تقتضيها الدلالة، وليس التغيير في البنية هو ضرب من العشوائية، وجورا على التركيب. وأكثر ما تستخدم فيه هذه الظاهرة في النصوص الشعرية التي تعتبر حسب (ليفين) " لغة مفاجئة، وهذا يعني أنها تحتوي على انحرافات أكثر مما يقع في لغة النثر "[5].

ويذهب تمام حسان إلى أنه " ينبغي اعتبار التقديم والتأخير حركة فاعلة تفيد انتقال وتحول الكلام مما كان عليه في مألوف وتصور المتلقي إلى انتظام جديد، غايته السحر، يقصد به تنبيه إدراك المتلقي، وتهيئة حواسه بخرق قيمه التقبلية نحو توقعات غير منتظرة..."[6]، وعليه فإن لغة المتنبي لغة مفاجئة تخلق أفق الانتظار عند متلقيه بالعدول بالتقديم والتأخير في كثير من المواضع في ديوانه سنبين حالات منها كما علق عليها أبو الفتح بن جني.

1.1: التقديم والتأخير بين عناصر الجملة الاسمية:

معلوم أن الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، في حالة الجملة المجردة، أو في حال دخول الأفعال والحروف الناسخة، ويُرجع النحاة السبب في ذلك إلى أن المبتدأ عامل في الخبر، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم العوامل على معمولاتها"[7]، ويقول ابن مالك[8]:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا *** وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

إلا أنه قد يعدل عن هذا الترتيب"[9] لأغراض يقصدها المتكلم في نصه كما في الحالات الشعرية التالية عند أبي الطيب.

2.1 تقديم خبر المبتدأ عليه:

قال المتنبي " يمدح فاتكا المجنون وقد أهدى له هدية قيمتها ألف دينار"[10]:

تَدْرِي الْقَنَاةُ إِذَا اهْتَزَّتْ بِرَاحَتِه *** أَنَّ الشَّقِيَّ بِهَا خَيْلٌ وَأَبْطَالُ

كَفَاتِكٍ وَدُخُولُ الكَافِ مَنْقَصَةٌ *** كَالشَّمْسِ قُلْتُ وَهلْ لِلشَّمْسِ أَمْثَالُ[11]

قال أبو الفتح: "أي: إذا قلت «كفاتكٍ»، جعلت له مشْبِهاً؛ فانتقص بذلك، وإنما هذا كقولي: كالشمس، وإن كانت الشمس لا شبه لها، و الكاف هنا زائدة، وإنما معناه وتقديره: فاتك، أي: هذا الممدوحُ فاتكٌ، ويجوز أن يكون فاتكٌ مرفوعاً بالابتداء، خبره: تدري

القناة إذا اهتزّت براحته، إلاّ أنّه قد قدّم الجملة التي هي خبر عن المبتدأ عليه، كما تقول: قام أخوه زيد، وفي هذا بعض التعسّف، ومما زيدت فيه الكاف قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[12]، وقال رُؤْبةُ:

لواحقُ الأقرابِ فيها كالْمَققْ

معناهُ: فيها «مَقَقٌ»، وهو الطُّولُ، ولا يقالُ فيها كالطول إلا على زيادة الكاف"[13].

معروف أن المبتدأ يتقدم على الخبر وهذا هو الأصل في القاعدة النحوية، ولكن هل يجوز تقديم الخبر على مبتدئه؟ اختلف النحويون في هذه المسألة على مذاهب.

يذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قائم زيدٌ، وذاهب عمرو)، والجملة نحو: (أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو) . ويذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة."[14].

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا: " إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه لا يؤدى إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت (قائم زيدٌ) كان في (قائم) ضمير (زيد)؟ وكذلك إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه. "[15]

واستدلّ البصريون على جوازه بالسماع والقياس.

أما السماع فقول الفرزدق:

بَنُونا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِد**[16]

حيث قدم الخبر على المبتدأ، والتقدير: (بنو أبنائنا بنونا).

وقول الشاعر:

فَتًى مَّا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَونَا * وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرَيْ قُمَاحِ**[17]

تقديره: ابن الأغرّ فتًى مّا إذا شتونا.

وقول حسّان أيضاً:

قَبِيلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا * وَأَغْدَرُ النَّاسِ بِالْجِيرَانِ وَافِيهَا**[18]

تقديره: قبيلةٌ أكرمُها ألأمُ الأحياء، ووافيها أغدر الناس.

يلاحظ أنّ الأخبار في هذه الشواهد جاءت مقدّمةً عن المبتدأ، مع مساواتها المبتدأ في التعريف، وجاز ذلك للقرينة المعنوية التي حصل بها التمييز بين المبتدأ والخبر، ولذلك لم يجب تقديم المبتدأ على الخبر.

ومما استدلوا به أيضاً من السماع قولهم: (تميميٌ أنا)، و(مَشنُوءٌ مَن يَشنَؤُك) حكاه سيبويه"19. ومن ذلك أيضاً قولهم: (في بيته يؤتى الحكمْ)، وقولهم أيضاً: (في أكفانه لُفَّ الميتُ)، والتقدير فيها: أنا تميمي، يشنؤك مشنوء، الحكم يؤتى في بيته، والميت لف في أكفانه"20.

أمّا استدلالهم بالقياس فهو: أنّه يجوز تقديم خبر (كان) على اسمها بالإجماع، نحو: (كان قائماً زيدٌ) ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، فكما جاز تقديمه هنا، جاز تقديمه هناك أيضاً"[21].

وبالرجوع إلى نص ابن جني أعلاه نجده قد تبنى مذهب البصريين في جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة، وعلى هذا أجاز في (كفاتكٍ) في قول المتنبي أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وهو متأخر، وخبره متقدماً جملة (تدري القناة) .

3.1: تقديم الخبر وجوبا:

قال المتنبي " يمدح أبا المتنصر شجاع بنَ محمد الطائيَّ المنبجيَّ"[22]:

اليومَ عهدُكم فأين الموعد؟ * هيهاتَ ليس ليوم عهدكم غدُ**[23]

يقول أبو الفتح: " (...)، وقوله: هيهات ليس ليوم عهدكم غد، من التفاتاته في الشعر، لأنه استفهم في أول البيت، وسأل عن الموعد الذي يتواعدونه، ثم انثنى عن ذلك يائسا منه فقال: هيهات، وهو كثير في الشعر. ."[24]

ذكر النحاة[25] في كتبهم أن الخبر يتقدم على المبتدأ وجوبا في مواضع مخصوصة، وهو بهذا التقديم يكون قد خرج عن الأصول التي وضعها النحاة لترتيب الجملة الاسمية، فالخبر في نص المتنبي له حق الصدارة في الجملة، لكونه جاء اسم استفهام نحو قولك: أين زيد؟ فأين خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، على أن الاستفهام هنا له حق صدارة الكلام، وكذلك إذا كان الخبر مضافا إلى ما له حق الصدارة نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟[26].

وذكر ابن يعيش أن السبب في تقديم الخبر على المبتدأ ليس معناه أن أين خبر، وإنما لاحتوائها معنى الاستفهام، ذلك أن أين زيد؟ الأصل فيها: أزيد عندك؟ فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الأمكنة كلها، وضمنوها معنى همزة الاستفهام فقدموها"[27].

وأين في بيت المتنبي: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، والموعد: مبتدأ مؤخر مرفوع، والداعي لتقديمه هنا في سياق بيت أبي الطيب، أن الخبر له حق الصدارة في الجملة، ودلالة العدول بتقديم الخبر هي ما يحمله من معنى عنده، وللتشويق إلى ذكر الموعد"[28]، يقول ابن جني: " أي: أموت وقت فراقكم، فلا أعيش إلى غد ذلك اليوم، فليس لذلك اليوم غد عندي."[29]، فالمعنى: أن هذا اليوم هو عهد لقائكم، فمتى موعدكم باللقاء، وهو يوم وداعهم ثم التفت إلى نفسه وقال: هيهات، وهو التفات حسن؛ لأنه استفهم ثم سأل عن الموعد، فالتفت حينئذ إلى يأس نفسه من الموعد فقال: ليس ليوم موعدكم غد، بل أموت في يومي هذا أسفا، فهو يريد وداعهم"[30].

ويقول: ابن فورجه: "قال الشيخ أبو الفتح: أي أموت وقت فراقكم، فلا أعيش إلى غد ذلك اليوم، فليس لذلك اليوم غد عندي. هذا ما ذكره رحمه الله، إلا أن البيت لا يتكشف معنى سائره بهذا القدر من القول، وإنما معناه: اليوم عهدكم، أي: اليوم آخر يوم اجتمعنا فيه، فعرفوني متى الموعد باللقاء، إذا افترقنا؟ ثم تدارك بقوله:

.... هيهات ليس ليوم عهدكم غدُ

قوله: أين الموعد؟ كأنه نعى على نفسه ما أتته، وقال: ما سؤالك عن موعد اللقاء وأنت لا تَحْيَيْنَ بعد فراقهم؟ فلأجل هذا الاستدراك الذي لم يوضحه استبهم معناه، ولم يتعرض الشيخ أبو الفتح لشرحه.."[31].

2.: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

قال أبو الطيب المتنبي " يمدح أبا القاسم طاهرَ بنَ الحَسَنِ بنِ طاهرٍ العلوي "[32]

حَمَلْتُ إِلَيهِ مِنْ لِساني حَدِيقةً *** سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائِبِ[33]

قال ابن جني: " (...)، وجرّ «السحائبَ» بإضافة «السقي» إليها، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول الذي هو الرياض، وذلك ضرورة، {والتقدير: سقاها الحِجَى سَقْيَ السَّحائِبِ الرِّياضَ}. ومثله قول الطرمّاح:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَراتِعِ لَمْ تَرُعْ *** بِوَادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائِنِ

أراد: من قَرْعِ الكنائنِ القِسِيَّ، ومثله قول الآخر:

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً *** زَجَّ القَلوصَ أَبِي مَزادَةُ

وهذا أشنع؛ لأنّه لو قال: زجّ القلوصَ أبو مزاده، لما انكسر{وزنُ} البيت، وإنما تفعل العرب هذا. وتركُ تركيبِ ما يَفْحَشُ عن غير ضرورة لتكون على ارتكابه مع الضرورة أحرى؛ وليعلم بذلك أنّ الشعر موقفٌ فسيحٌ واضطرارٌ. والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أسهل منه بالمفعول لكثرة الظروف في الكلام؛ ولأنّه قد جاء الفصل بها في مواضع لا يجوز الفصل فيها بالمفعول. فمن أبيات الكتاب:

كَمَا خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يوماً *** يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ومن أبياته أيضاً قول ذي الرمّة:

كَأَنَّ أَصْواتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنا *** أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفَرَاريجِ

ومن أبيات الكتاب:

لَمَّا رَأَتْ «ساتِيدما» استَعْبَرَتْ *** لِلّهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لاَمَها

وجعل للسانه حديقةً مجازاً وتشبيها للثناء بنورِ الروضة. "[34]

اختلف النحويون في الفصل بين المتلازمين بالظرف وحرف الجر، وغيره، وفي ما يلي حجج المذاهب عند أبي البركات الأنباري لكونه فصل فيما أتى به

أبو الفتح بن جني:

أما الكوفيون فإنهم يرون جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، ولم يجزْ البصريون الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر.

واحتج الكوفيون بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها، قال الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ *** زَجَّ القَلوصَ أَبِي مَزادَةُ

والتقدير: زجَّ أبي مَزَادَةَ القلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه، بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفضٍ..، وقال الآخر:

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِعِ لَمْ تَرُعْ *** بِوَادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنائِنِ

والتقدير: من قرعِ الكنائنِ القِسِيَّ. وقال الآخر:

فأَصْبَحتْ بعْدَ خطِّ بَهْجَتِها *** كأنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَماً

والتقدير: بعْدَ بَهْجَتها، ففصل بين المضاف الذي هو «بَعْدَ» والمضاف إليه الذي هو «بَهْجَتها» بالفعل الذي هو «خَطَّ» وتقدير البيت: فأَصْبَحتْ قَفْراً بعْدَ بَهْجَتِها كأنَّ قَلَماً خطَّ رُسُومَها. وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعتُ بعض العرب يقول: إنّ الشاةَ تجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: واللهِ..، وقد قرأ ابن عامرٍ أحد القراء السبعةِ { وكذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ منَ المشرِكِينَ قتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ }، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادَهُمْ) ، والتقدير فيه: قتْلُ شُرَكَائِهِمْ أولادَهُمْ، ولهذا كان منصوبا في هذه القراءةِ، وإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يُفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كما قال عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ «ساتِيدما» استَعْبَرَتْ *** لِلهِ دَرُّ اليَومَ مَنْ لاَمَها

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن التقدير: للهِ درُّ منْ لامَها اليومَ، وقال أبو حيةَ النميري:

كَمَا خُطَّ الكِتابُ بِكَفِّ يوماً *** يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن تقديره: بِكَفِّ يَهوديٍّ يوماً..

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما أنشدوه فهو مع قلتهِ لا يُعرفُ قائله، فلا يجوز الاحتجاج به.

وأما ما حكى الكسائي من قولهم: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ»، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم «فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها» فنقول: إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضِعَهَا استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو «لغواً» لزيادتها في الكلام في وقوعها في غير موقِعِها..

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ منَ المشرِكِينَ قتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فلا يسُوغُ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورةٌ..

والبصريون يذهبون إلى وَهْمِ هذه القراءة ووَهْمِ القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الاجماع على خلافهِ دليل على وهْمِ القراءةِ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله اعلم. " [35].

نلحظ من خلال تحليل أبي البركات لمواقف النحويين أن الفصل بين المتلازمين بغير الظرف وحرف الجر لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كما ذهب إلى ذلك ابن جني حينما قال: **وهذا أشنع؛ لأنّه لو قال: زجّ القلوصَ أبو مزاده، لما انكسر{وزنُ} البيت، وإنما تفعل العرب هذا. وتركُ تركيبِ ما يَفْحَشُ عن غير ضرورة لتكون على ارتكابه مع الضرورة أحرى؛ وليعلم بذلك أنّ الشعر موقفٌ فسيحٌ واضطرارٌ. والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أسهل منه بالمفعول لكثرة الظروف في الكلام** "[36] ولا غرابة في ذلك كونه ممن يأخذون برأي البصريين، ونلحظ أيضا أن أبا الفتح من خلال إيراد الشواهد من كتاب سيبويه نجده ينسبه إلى البصريين المانعين للفصل بين المتلازمين بغير الظرف.

وهذا ما نجده عند سيبويه بحيث ذهب إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في ضرورة الشعر فقط "[37]، أما الفصل بغير الظرف فلم يصرح بذلك بناء على ما قاله الصيمري في التبصرة والتذكرة: "ولا يجوز مثله في الشعر عند سيبويه "[38]، والحكم نفسه ما نجده عند الفراء الذي نفى جواز الفصل بينهما بغير الظرف بدليل قوله: "لم نجد مثله في العربية"[39]، ولا شك أن هذا الحكم يتساوق مع ما ذهب إليه ابن الأنباري في النص أعلاه، حينما ضَعَّفَ النصين اللذين حُكيا عن أبي عبيدة والكسائي، مؤكدا أن تلك الأمثلة لو تمَّ الاجماع عليها لكان الفصل بين المتلازمين بغير الظرف من أفصح الكلام في العربية ونصوصها.

إلا أن ابن مالك ممن أجازوا الفصل بين عنصري الاضافة بمعمول المضاف في الشعر والنثر، سواءً أكان الفاصل ظرفاً، أم غيره قال:

فصْلُ مضافٍ شبهِ فعلٍ ما نصبْ *** مفعولاً أو ظرفاً أجزْ ولمْ يُعبْ

فصل يمينٍ واضطراراً وُجِدا *** بأجنبيٍّ أو بنَعْتٍ أو بِندا"[40]

وتبعه ابن عقيل في شرحه للبيتين، وأتى بالشواهد التي قوّضها ابن جني، والأنباري بجرأة واحترام العلماء للنصوص الشرعية، كما هي الحال في قراءة

ابن عامر للآية السابق ذكرها.

ونجد أبا العلاء معلقا على بيت المتنبي متبنّيا موقف المجوزين للفصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: " (...)، وأراد بالحديقة القصيدةَ على التشبيهِ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قوله: سقيَ الرياضَ السحائبِ، أراد سقيَ السحائبِ الرياضَ، وقد فصلوا بينهما بالظرف، والمصدر، وحروفِ الخفضِ، وبالمفعول.

قال الشاعر في الفصل بالظرف: {الوافر}

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً *** يهُوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

وقال ذو الرمة ففصل بينهما بحرف الخفض والمخفوض الذي بعده: {البسيط}

كأنَّ أصواتَ من إيغالهِنَّ بنا *** أواخِرِ الميسِ أنقاضُ الفراريجِ

أراد كأن أصواتَ أواخرِ الميسِ من إيغالهِنَّ بنا...."[41].

وتناول ابن معقل في المآخذ ناحية الغرض الشعري عند أبي الفتح وحاججه، وتحاشى الاعراب وقضية الفصل بين المتلازمين حين قال: " قال: جعل لسانه حديقةً مجازاً، وتشبيها للثناء بنَوْر الروضة.

وأقول: إن اللسان يُحتملُ أن يكون العضوَ الذي يُتكلم به، وأن يكون الكلامَ نفسَه، كقول الحطيئة: {الوافر}

ندِمتُ على لسانٍ كانَ منّي *** فليتَ بأنه في جَوْفِ عِكْمِ

فإذا جُعِلَ اللسانُ الكلامَ كان هو الحديقة {كما ذكر}.

وإن جُعِل اللسانُ العضوَ لم يكنِ الحديقةَ، وكانت الحديقةُ منه، وهي النظمُ يحسِّنُه ويُزيِّنُهُ."[42].

يتبين من خلال رصد آراء الشراح السابقة أنهم متفقون في خروج المتنبي عن مألوف اللغة نحو المجاز حينما نسب الحديقة إلى اللسان بقوله في الشطر الأول: "**حَمَلْتُ إِلَيهِ مِنْ لِساني حَدِيقَةً** "، وذهب المعري إلى أن المقصود بالحديقة " القصيدة " مجازا على سبيل التشبيه، واكتفى ابن جني وابن معقل بفهم " الحديقة " بين الحقيقة والمجاز في علاقتها بلفظ " اللسان ".

وعليه يمكن القول إن فهم أبي العلاء أقرب إلى الغرض لاسيما وأن السياق يقتضي النظر إلى البيت الشعري المتنبئي الذي جعل قصيدته " حديقة " مُزهرة بثقافته وحنكته في اختيار الألفاظ والمعاني المناسبة لمثل هذا المقام – نور الروضة التي سقتها السحائب – وكأني بالمتنبي يسقي قصائده بسُحُبِ فطنته وذكائه اللذين راكمهما من تجاربه الغنية والخصبة خصوبةَ الرياض أينما وجدت.

3. إضافة الشيء إلى نفسه:

قال المتنبي وقد كتب له سيف الدولة يستدعيه ويصف له حالا فأجابه في شوّالَ سنة ثلاث وخمسين وثلاثمئة " مطلعها: فِهمت الكتاب أبر الكتب فسمعا لأَمرِ أمير العربْ "43

أَيَا سيْفَ رِبّكَ لا خَلقهِ * و يا ذا المكارم لا ذا الشُّطَبْ**[44]

قال ابن جني: يجوز: «يا سيف ربكَ»، ويا سيف ربه، فمن قاله بالهاء أجراه على الغيبة، ومن قاله بالكاف أجراه على لفظ الخطاب، ومثله من كلامهم: يا تميمُ كلُّكُم وكُلُّهم. ولا يجوز على هذا: يا غلامَكَ أقبلْ، لأنك نَقَضْتَ أول الكلام بآخره، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، ولكنه قد يضاف الشيء إلى مضاف إليه، نحو: يا غلام أخيه أقبلْ، لأن الهاء هي الغلام في المعنى. وقد قيل: شُطُبُ السيف، وشُطَبُه، للطرائق التي فيه... أي إنما ينبغي أن تسمى سيف الدولة وذا المكارم" [45]. **ويضيف ابن جني في نفس السياق قائلا: " وكلمت المتنبي غيرَ مرة في هذا، فاعتصم بأنه إذا أعاذ الذكر على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يرده على لفظ الغيبة... ولعمري إنه لكما قال. ولكن الحمل على المعنى عندنا لا يَسُوغُ في كل موضع، ولا يحسنُ.."**[46].

جرت العادة في العربية أن يضاف اسم إلى آخر مخالف له في المعنى، بينهما نوع من الملابسة[47]، إلا أنه يوجد في كلام العرب إضافة الاسم إلى نفسه، وقد اختلف النحويون في جواز ذلك من عدمه على مذهبين:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"[48].

وقد احتج الكوفيون بجواز إضافة الشيء إلى نفسه بأن جاء ذلك في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب كثيرا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حقُّ اليقِينِ﴾[49]، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد...، ومن ذلك قولهم: (صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء) والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها، فدل على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان في تعريف كان مستغنيا عن الإضافة .. فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقا."[50]

وقد سلك ابن جني في هذه القضية مسلك جمهور البصرين القائل بعدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

لكن الملاحظ أن الشاعر المتنبي تعمد استعمال " الكاف: بدل " الهاء"، في " ربك" وانبرى إلى استعمال الهاء في " خلقه "، والغاية من ذلك في اعتقادي أنه للرفع من شأن الممدوح قال فيه: ربك، كون سيف الدولة أعدل الأمراء وأكرم الناس مقارنة بمن عرفهم المتنبي، ولذلك قال فيه " ربك " أي أن سيف الدولة نظرا لعدله واحترامه لقوانين ودستور الله تعالى نسب لفظ الخطاب إليه كونه إلى الله أقرب، ولم يقل "ربه"

كي لا يتساوى سيف الدولة مع الناس في معرفة الله تعالى حق المعرفة، ولذلك قال ابن جني: " **وكلمت المتنبي غيرَ مرة في هذا، فاعتصم بأنه إذا أعاذ الذكر على لفظ الخطاب كان أبلغ وأمدح من أن يرده على لفظ الغيبة**"[51].

4. القول في (كلا وكلتا):

قال المتنبي " يمدح أبا علي هارون بنَ عبد العزيز الأوراجيَّ الكاتب"52:

مَثَّلْتِ عَيْنَكِ فِي حَشَايَ جَرَاحَةً * فَتَشَابَهَا كِلتَاهُمَا نَجْلَاءُ**53

قال ابن جني: " النجلاء: الواسعة يقال: عينٌ نجلاءُ وطعنةٌ نجلاءُ...ووصف أعرابي قوما فقال لهم: أيدٍ طِيالٌ وأعينٌ نِجالٌ. أي لما نظرتُ إليكِ جرحت قلبي جَراحةً أَشْبَهَتْ لِسِعَتِهَا عينك. وقوله: «كِلتَاهُمَا نَجْلَاءُ» في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابها نجلاوين، وإن شئت لم يكن للجملة موضع من الإعراب كقوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُم كلبهم ﴾، فرابعهم كلبهم: جملة لا موضع لها من الاعراب...وقوله: « فتشابها»، ولم يقل: فتشابهتا حمله على المعنى فكأنه قال: فتشابه المذكوران أو الشيئان، أو ذهب بالعين إلى العضو، وبالجراحة إلى الجرح." 54

اختلف النحويون في تثنية (كلا وكلتا) لفظيا ومعنويا، وهما اسمان ملازمان للإضافة، وقد ذهب الكوفيون إلى أن (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأن أصل (كلا) (كلٌ) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران)، ولزم حذف نون التثنية فيهما للزومهما الاضافة.

وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف في (عصا) و(رحا)"55.

أما الكوفيون فاحتجوا على أنهما مثنيان لفظا ومعنى وأن ألفهما للتثنية ما نقلوه وقاسوه على قول الشاعر:

في كلتَ رِجليها سُلَامَى وَاحِدَهْ *** كِلْتَاهُمَا مقرونة بِزَائِدَهْ[56]

فأفرد قوله (كلتَ) فدل على أن (كلتا) تثنية.

وأما القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك (رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما)، ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر (عصا، ورحا) لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو (رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما)، فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف (الزيدان، والعَمْران) دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية."57.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يردُّ إليهما مفردا حملا على اللفظ، وتارة يردُّ إليهما مثنى حملا على المعنى.

فأما رد الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا، قال الله تعالى:

﴿كِلتا الجنَّتين آتتْ أكلها﴾ فقال: (آتت) بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول: آتتا كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا. وقال الشاعر:

كِلا أخوينا ذو رجال، كأنهم *** أسودُ الشَّرَى مِنْ كلِّ أغلبَ ضيْغَمِ

فقال (ذو) بالإفراد حملا على اللفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى (ذوا) "[58].

وجاء قول ابن جني في باب (التثنية) إن (كلا) قد يحمل الكلام بعدها على معناها فيثنى، وقد يحمل على لفظها فيفرد، والثاني هو الأقوى، فإذا حملت على المعنى فيضعف أن تحمل على اللفظ بعد ذلك."[59]

وبالرجوع إلى قول أبي الطيب نجده قد استخدم (كلتا) للمثنى المؤنث، حملا على اللفظ تارة، وحملا على المعنى أخرى، مضيفا لها ضمير التثنية بعد تاء التأنيث وذلك في قوله:

مَثَّلْتِ عَيْنَكِ فِي حَشَايَ جَرَاحَةً * فَتَشَابَهَا كِلتَاهُمَا نَجْلَاءُ**

فقوله: (فتشابها) ولم يقل (فتشابهتا) حمله على المعنى فكأنه قال:

" فتشابه المذكورن أو الشيئان، أو ذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح، وأفرد نجلاء، لأن (كلتا) مفردة فردها إلى اللفظ وإنما أراد بها تثنية

(العين والجرح) كما يذهب إلى ذلك أبو الفتح وأبو العلاء المعري. "[60] .

5. جملة الوصف والحمل على المعنى:

قال المتنبي " لمحمد بن اسحاق التنوخيّ، وقد هُجِيَ على لسانه، فكتب إليه يعاتبه، فأجابه "[61]:

تُطِيعُ الحَاسِدِين وأَنْتَ مَرْؤٌ * جُعِلْتُ فِدَاءَهُ وَهُمْ فِدَائِي؟[62]**

قال ابن جني: " وقوله: «جُعِلْتُ فِدَاءَه»، محمول على المعنى دون اللفظ، وذلك أنه في موضع وصف مْرِءٍ، وحق الوصف، إذا كان جملة، أن يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب، نحو قولك مررت برجل، أبوه منطلق، فأبوه منطلق: خبر، وقوله: " جعلت فداءه " دعاء لا خبر، لأنه لا يخبر أنه جُعِل فداءَه، وإنما يسأل أن يُجعل فداءه، والدعاء لا يحتمل صدقا ولا كذبا، ولكنه محمول على المعنى، فكأنه قال: أنت مرء مستحق لأن أسأل الله أن يجعلني فداءه... "[63]

ذهب النحويون إلى " أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو منزلا منزلته تنزل منزلةَ الوصف، لأن الوصف في المعنى هو الموصوف؟ ألا ترى أنك إذا قلت

« قام زيدٌ العاقلُ، وذهب عمرو الظريفُ »، أن العاقل في المعنى هو زيدٌ، والظريف في المعنى هو عمرو، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف، كان تابعا للمبتدأ في الرفع.."[64]، وعليه فالجملتان: " قام زيدٌ العاقلُ، وذهب عمرو الظريفُ " جملتان تحتملان الصدق والكذب، لأن المتكلم بها ربط زيدا بالقيام، و جعل من عمرو ظريفا، ويصح فيهما ذلك وقد لا، لأن معنى الخبر متعلق بالمبتدأ نفسه (الشخص الموصوف)، أما قول المتنبي " جعلتُ فداءه " جملة أتت خبرا واصفا لنفسية المتنبي المعاتَب وليس وصفا للمُعَاتِبِ، وعلى هذا اعتبرها ابن جني دعاء لا خبرا حُمل فيه على المعنى لغاية في الغرض المقصود من قبل المتنبي وهو: " أنت مرء مستحق لأن أسأل الله أن يجعلني فداءه" أي فداء للممدوح، نظرا لقربه منه على غرار الحاسدين له، فأنزل نفسه منزلة شبيهة بمنزلة محمد بن إسحاق التنوخي، وأنزل الحاسدين منزلة المفدين للمتنبي لا هو فداء لهم.

والمعنى نفسه ما ذهب إليه العكبري في تعليقه على البيت بقوله: " جُعلت فداءه: في موضع الدعاء، وليس هو صفة «لمرء»، وإنما يحسن أن يكون صفة إذا كان خبرا يحتمل الصدق والكذب، وإنما هو محمول على المعنى..."[65].

6. صياغة اسم التفضيل:

قال المتنبي في صباه"[66]:

إبْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياض لهُ * لأَنْتَ أسودُ في عيني من الظُّلَمِ[67]**

قال ابن جني: " (...)، ولا يقولون: أنتَ أسودُ من كذا، ولا أحمرُ منهُ، لأن الألوان والعيوب لا يبنى منها فعل التعجب ولا ما كان في معناه. على أن بعض الكوفيين قد حُكِيَ عنهم: ما أسودَ شعرهُ وأبيضهُ! وإن جاء عن شاعر فصيحٍ، فإنما جاز لكثرةِ استعمالهم هذين الحرفين. وأنشدوا:

جاريةٌ في درعِها الفضفاضِ* تُقطِّعُ الحديثَ بالإيماضِ**

أبيضُ من أختِ بني إباضِ

وأما قولُ طَرَفَةَ:

إنْ قُلتُ: نصرٌ، فنصرٌ كانَ شرَّ فتىً * منهمُ وأبيضُهمُ سِرْبَالَ طبَّاخِ**

فإن هذا عندنا «أفعَلُ» الذي مؤنثهُ «فعلاءُ»، كقولك: أبيضُ وبيضاءُ، وليس أفعلَ الذي تصحَبُهُ «مِنْ» للمفاضلة نحو أحسن منك، وأكرم منك، وهو عندنا بمنزلة قولك: هو حسنُ القوم وجهاً وكريمهم أباً، وكأنه قال: «ومُبَيَّضُهم»، فلما انتصب ما بعده عن تمام الاسم، إلى هذا وَجَّهَهُ أصحابنا، وهو أحسنُ من حمله على الشذوذِ، وقد يُمكنُ أن يكونَ: لأنتَ أسودُ في عيني، كلاما تامّاً، ثم ابتدأ بصفة: / من الظُّلمِ، كما تقول: هو كريمٌ من أحرارٍ، وسريٌّ من أشرافٍ، ووضيعٌ من لئامٍ. وقال الأعرابي:

وأبيضُ مِنْ ماءِ الحديدِ كأنَّهُ * شِهابٌ بدا والليلُ داجٍ عساكِرُهُ**

فقوله: «مِنْ ماءِ الحديدِ» وصفٌ لأَبْيَضَ، وليس مُتَّصلاً به كاتصال «مِنْ» بخير، «فمِنْ» في هذا الموضعِ مرفوعةُ الموضِعِ؛ لأنها وصفٌ «لأسودَ»، وفي القول الأول هي منصوبة الموضع «بأسودَ»، كما تقول: هو خيرٌ منكَ، «فمنكَ» في موضعِ نصبٍ بخيرٍ، كأنه قال: قدْ خَارَكَ يخِيرُكَ، أي: صار خيراً منكَ..."[68].

اختلف النحويون في مسألة جواز أو عدم جواز التعجب وما يشبهه كالمفاضلة بالبياض والسواد بالصيغ التالية: " أفعَلَ، وأفعلُ منْ " وأَفعِلْ به "، أما الكوفيون فقد ذهبوا " إلى أنه يجوز أن يُستعملَ «ما أفعلهُ» في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ، وهذا الشعرُ ما أسودَهُ. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر:

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتَدَّ أكلُهُمُ *** فأنتَ أبيضُهُمْ سِربالَ طباخِ

وجه الاحتجاج أنه قال: «أَبْيَضُهُمْ» وإذا جاز ذلك في «أفعلهم» جاز في «ما أفعلَهُ، وأفعل به» لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب...

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان، لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخُضرة والصهبة والشُّهبة والكهبة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بان قالو: الدليل على أنه لا يجوز استعمال « ما أفعَلَهُ» من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يُستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على افعَلَّ نحو احمرَّ، واصفرَّ، واخضرَّ، وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان...."[69].

يتبين إذن أن أبا الطيب خالف جمهور البصريين حينما استعمل اسم التفضيل من الألوان، الشيء الذي جعل ابن جني – وهو بصري – أن ينحو منحى أصحابه ومنحى سيبويه في الرد على الكوفيين، فسيبويه أفرد بابا خصَّ به مسألة عدم جواز التعجب من الألوان أو الخِلْقةِ ممن وزنه " أفعَلَ " وما يجاري التعجب في الاشتقاق يقصد المفاضلة التي نحن بصددها قال: " هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعَلهُ "[70]، وقال أيضا: " وما لم يكن فيه ما أفعله، لم يكن فيه أَفْعِلْ به رجلاً، ولا هو أفْعَلَ منهُ..."[71].

إلا أن الشراح حمَّلوا البيت أوجها أخرى صرفت القضية عن التفضيل إلى معاني أخرى يقول القاضي الجرجاني: " فإنه أنكر أسودَ من الظلم، ولم يعلم أنه قد يحتمل هذا الكلام وجوها يصح عليها، وأن الرجل لم يرد "أفعل" التي للمفاضلة. "[72].

وقول الجرجاني إن هذا البيت " يحتمل وجوها يصح عليها"، هو ما قصده ابن جني بقوله: " **وقد يُمكنُ أن يكونَ: لأنتَ أسودُ في عيني، كلاما تامّاً، ثم ابتدأ بصفة: / من الظُّلمِ، كما تقول: هو كريمٌ من أحرارٍ، وسرِيٌّ من أشرافٍ، ووضيعٌ من لئامٍ** "[73]، فإذا توقف الكلام عند " لأنت أسود في عيني " غابت المفاضلة في البيت، وتغير معناه.

وذكر الواحدي أنه سمع العروضي (ت 416) يقول: أسود ههنا واحد السود والظُّلَمُ الليالي الثلاث في أواخر الشهر التي يقال لها: ثلاث ظلمٌ، يقول لبياض شيْبِه: أنت عندي واحدة من تلك الليالي الظلم."[74].

والظاهر في هذا البيت في اعتقادي أن أبا الطيب لم يرد إلا المفاضلة بين شيبه وبين سواد الظلم، ولا شك أنه أخذ بمذهب الكوفيين وهو منهم حسْب كثير من الدراسات والمصنفات التي رصدت كبار الشعراء وعلماء النحو في البصرة والكوفة وغيرها "[75].

بيد أن هناك معنى لطيف يمكن أن يُستنبط من بيت المتنبي من الناحية الفنية، بحيث لم يلتفت إليه الشراح من ضمنهم أبو الفتح، مفاده أن أبا الطيب انزاح عن اللغة العادية نحو الجمع بين البياض والسواد على سبيل المطابقة في نفس الغرض، بحيث نظر إلى بياض شيْبِه على أنه أسود في عينه من الليالي الظلم، لأن الشيب يُذكِّر الناس بدنو آجالهم واهتراء أبدانهم، هذا إذا ما كان صاحب الشيب يغنم في حياته أو في مراحل منها بالترف وملذات الحياة، أما إذا ما كان صاحب الشيب زاهدا منذ شبابه فإنه يرى فيه وقارا ونضجا عقليا ونفسيا يجعل الشخص يجتهد أكثر ليواري التراب وهو راضٍ نسبيا عن أعماله وسلوكاته بين ربه وبين بني البشر، والمتنبي قال هذا البيت في صباه وهذا هو بيت القصيد في المعنى المنشود، إذ كيف بشابٍ كالمتنبي حينذاك وهو في مقتبل العمر أن يرى السواد وحلكةَ الأيام في شيبٍ لم يظهر بعدُ ؟ هل معناه أن معاناته في صباه يرى فيها شيخا كهلا آتٍ لا محالةَ مع صروف الدهر ونوائبه؟ أم أن الشعر بالنسبة إليه ملاذه في أن يحاكي به الشيب للتخفيف عن آلامه كي لا يعجِّل الشيبُ بالظهور في غير أوانه؟

خاتمة:

نستخلص مما سبق أن أبا الفتح ابن جني في تعليقاته النحوية على شعر المتنبي يعتمد على منهجية متعددة تعدد الأغراض والمعاني التي تحفل بها القصائد المتنبئية، إلا أن هذا التعدد محكوم بالقانون العام للغة العربية وعلومها بعامة، وعلم النحو بخاصة في علاقته بالسماع والقياس وما هو شاذ وما هو متداول عند العرب في كلاماتها (شعرا أو نثرا) كثرة أو قلة، وفي علاقة كل هذه الأبواب بالدلالة والمعنى الذي يقتضي من الناقد إبرازه في نهاية المطاف، والحكم عليه بالصحة أو الغلط، وبالجودة أو الرداءة. على أن معيار الصواب والخطأ مثلا من حيث اللفظة الواحدة، أو الجملة، أو الأوجه الاعرابية ليس من قبيل المطرد الثابت الذي لا يقبل التغيير بتغير الأحوال الاجتماعية والتعبيرية للإنسان المستعمل للغة في ميادين شتى من ضمنها الفن ودروبه، اللهم ما قعَّده علماء النحو مثلا من أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب وغيرهما من الموضوعات النحوية الثابتة والمتفق على حركتها ومسمياتها، بحيث إن الحفاظ على رفع الفاعل مثلا يبقيه على مكانته ووظيفته داخل بنية الكلام، وأي تغيير في أسسه وقواعده إلى جانب الأبواب النحوية الأخرى يؤدي بالضرورة إلى تغيير في شمولية العربية التي نزل بها القرآن الكريم وفق تلك القواعد والقوانين المؤسسة لها.

بيد أن أصحاب الابداع أينما وُجدوا كالمتنبي مثلا وغيره كثير في الآداب التي كتبت بالعربية، وجدوا أنفسهم إزاء تحوير هذه اللغة عامة، وفي شقها النحوي بخاصة، إثر تغير نظرة المجتمع وأفراده إلى مناحي الحياة والتي تقتضي تعبيرات باللغة وفق ما يراه الشاعر أو الأديب من التعبيرات الذاتية باستعمال أوجها لغوية وإعرابية يرى في استعمالها فرصة للتأثير والتأثر، وبالتالي التذوق وإبراز الجمالية في الخروج عن اللغة العادية وخرقها. من هنا يأتي دور الناقد اللغوي كابن جني موضوع النقاش، أو الناقد الفني لإبراز تلك الجمالية في شعر أصحابها. وهذا ما خلُصنا إليه ونحن نترصد تعليقات أبي الفتح في الحكم على شعر المتنبي من الناحية النحوية، كونه انصاع وراء قوانين اللغة العربية التي أخذها عن شيوخه وبيئته المتعددة، أو من خلال نظريات توصل إليها بحكم ذكائه في اللغة، فمزج بين الرفض لاستعمالات خرجت عن مذهبه البصري ودافع بالحجة والدليل، وبيْن موافقته لمذاهب النحويين الأخرى – الكوفي خاصة – لما رأى فيه قوة الوجه والمعنى، لينفي التعصب عنه، وليعلم قارئيه أنه يَجري في سبيل توضيح الأغراض والمعاني الجميلة في شعر صاحبه ورفيقه المتنبي ليس إلا.

الهوامش:

1- ابن جني، (أبو الفتح عثمان) (ت 392 ﻫ): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، 1371ﻫ 1952م.، ص 44.

2 الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت 471 ﻫ) دلائل الاعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر – مكتبة الخانجي – القاهرة، 1984م ص 106.

3- ابن الأثير (ضياء الدين (ت 637ﻫ)، " المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة (د.ت).2/ 210.

4 – محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي"، مطبعة المدينة، القاهرة، ط1، 1983م ص 217.

5 – محمد العبد، إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي مدخل لغوي أسلوبي، دار المعارف، ط1، 1988م. ص 51.

6 – تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في البلاغة الحديثة، مجلة فصول، المجلد 7، عدد3-4، ص 23.

7 – شرح التسهيل لابن مالك:1/ 296.

8 – ابن الناظم، " شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2000م ص 81.

9 – شرح ابن الناظم، ص 81.

10 –، الفسر:3/ 233، ومعجز أحمد4/ 204، والبرقوقي:3/ 394.

11 -، البيتان في ديوانه ص 300.

12 - سورة الشورى، الآية 11.

13- ابن جني: الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، حققه وقدم له: الدكتور رضا رجب، ط1، 2004، 3/ 236- 237.

14- ابن الأنباري، (أبو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، المتوفى سنة 577 ﻫ): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، 1968م ص 65.

15 - الانصاف في مسائل الخلاف، ص 65.

16 - بيت من بحر الطويل، للفرزدق في ديوانه، ص 217.

17 بيت من بحر الوافر وهو منسوب لمالك بن خالد الهذلي. ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ج1، ص 66.

18 - بيت من بحر البسيط، ديوانه ص 259.

19 - سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ﻫ)، الكتاب تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1420-1999م: 127/2.

20 - الانصاف في مسائل الخلاف، ص 65- 66.

21 - نفسه، ص 69.

22 - القصيدة في ديوانه، ص 42، والفسر:1/ 894، ومعجز احمد:174/1، والبرقوقي:51/2.

23 - البيت في ديوانه، ص 42.

24 - الفسر:1/ 894- 895.

25 _ شرح المفصل لابن يعيش: 1/ 93، شرح التسهيل لابن مالك:1/ 300.

26 - شرح التسهيل:1/ 301، شرح التصريح على التوضيح:219/1.

27 - شرح المفصل:1/ 93- 94.

28 - منير محمود المسيري، دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دراسة تحليلية، مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 2009م. ص 64.

29 - الفسر:1/ 894.

30 - العكبري، (أبو البقاء العكبري) ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمّى بـ(التبيان في شرح الديوان) ،، ضبط وتصحيح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان:1/ 327.

31 - ابن فورجة (البروجِرديّ، أبي علي محمد بن حمد بن فورجة البروجِرديّ (ت 455 ﻫ): لفتح على أبي الفتح، أو شرح مشكلات ديوان المتنبي ردّا على شرح أبي عثمان فيما واخذ به المتنبي، حققه وقدم له وأعد فهارسه د. رضا رجب ص 78- 79.

32 - الفسر:1/ 500.

33 - البيت في ديوانه، 65.

34 - الفسر: 1/ 527- 528- 529- 530.

35 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الانباري:2/ 428- 429- 430- 431- 432- 433- 434- 435- 436.

36 - الفسر: 1/ - 528.

37 - الكتاب: 1/ 176.

38 - أبو محمد عبد الله بن عليّ الصيمري التبصرة والتذكرة، تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى 1402 هـ.1/288.

39 -، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت الطبعة الثالثة . 1403هـ. 1983م: 358/1.

40- ابن عقيل، " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: الشيخ محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط 20، 1980م: 3/ 82.

41 – أبو العلاء المعري اللامع العزيزي (شرح ديوان المتنبي)، تحقيق محمد سعيد المولوي. :1/ 163.

42 – ابن معقل (أحمد بن علي الأزدي المهلبي)، المآخذ على شُراح ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق عب العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، ط، 2الرياض. ص 38.

43 – الفسر: 1/ 328، ومعجز أحمد:3/ 592، والبرقوقي: 1/ 225.

44 – البيت في ديوانه ص 48.

45 – الفسر: 1/ 341- 342- 343.

46 – الفسر: 1/ 578، 579.

47– الأنصاري (ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ): أوضح المسالك . ومعه كتاب إرشاد السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ص 378 – 379

48 الانصاف في مسائل الخلاف:2/ 436.

49 – سورة الواقعة، الآية 95.

50 – الانصاف في مسائل الخلاف:2/ 437- 438.

51 – الفسر: 1/ 578.

52 – البيت في ديوانه ص 114، والفسر:1/ 69، ومعجز أحمد:2/ 80، والبرقوقي:140/1.

53 – البيت في ديوانه ص 114.

54 – الفسر: 1/ 73- 75- 76.

55 – الانصاف في مسائل الخلاف:2/ 439.

56 – ينظر: شرح الأشموني على الألفية شاهد رقم (18)، ولسان العرب مادة (كلا) ، والانصاف في مسائل الخلاف:2/ 439.

57 – الانصاف في مسائل الخلاف:2/ 441.

58 – الانصاف في مسائل الخلاف:441/2.

59 – الخصائص:2/ 505.

60 – الفسر: 76/1، ومعجز أحمد:2/ 82.

61 – الفسر:1/ 59.

62 – البيت في ديوانه، ص 22.

63 – الفسر: 1/ص 64.

64 – الانصاف في مسائل الخلاف، ص 47.

65 – التبيان: 1/ 11.

66 – الفسر: 3/ 447.

67 – البيت في ديوانه، ص 343.

68 – الفسر: 3/ 448- 449- 450.

69 – الانصاف في مسائل الخلاف: 148/1- 149- 150 – 151.

70 – الكتاب:4/ 97.

71– نفسه:4/ 94.

72– الجرجاني (القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، (ت 392 ﻫ) الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1410هـ / 1990م.

ص 439.

73- الفسر:3/ 449.

74- شرح الواحدي:1/ 35.

75- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 90.